دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإعراب في الوجيهة صرف - تركيب
المصدر:	مجلة أبحاث لسانية - معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط - المغرب
المؤلف الرئيسي:	توارابي، عبدالرزاق
المجلد/العدد:	ع27,28
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	29 - 56
رقم MD:	596262
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	النحو العربي، نظرية الصرف الموزع، الإعراب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/596262

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

عبد الرزاق تورابي
معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط

الإعراب في الوجيهة صرف-تركيب*

اللغة العربية من اللغات الإعرابية التي يتحقق فيها الإعراب صرفيا، لكنه يتمظهر في صرفيات مختلفة، عكس ما هو شائع من أن إعراب الرفع تحققه الضمة، والجر تحققه الكسرة، والنصب تحققه الفتحة. فإذا كان هذا صحيحا بالنسبة للاسم المفرد العادي، فإن الاسم المثنى أو الجمع تحققه صرفيتان مختلفتان، وهي الألف (للرفع) والياء الساكنة المسبوقة بفتحة (للجر والنصب) في المثنى، والواو (للرفع) والياء (للجر والنصب) في الجمع.[1] كما أن هناك طبقة أخرى من الأسماء، وهي ما يطلق عليه في الأدبيات التقليدية الممنوع من الصرف، لا يتحقق فيها إعراب الجر، وإنما يظهر فيها الرفع والنصب فقط. وبالنسبة لجمع المؤنث السالم، فإنه يرفع بالضمة ويُنصب ويُجرّ بالكسرة. ويمكن أن نميز، تبعا لهذا، بين نظامين من الإعراب: نظام ثلاثي عبارة عن حركات الإعراب الثلاث سواء كانت ظاهرة أم مقدرة، ونظام ثنائي تتحقق فيه حركتان (أو حرفي مد) فقط. فمن الأسماء التي تتصرف في النظام الثلاثي، نجد المفرد وجمع التكسير الذي ليس على صيغة منتهى الجموع، ومن الأسماء التي تأخذ النظام الثنائي هناك جمع

---

* نقدم في هذه الورقة دراسة أولى مختصرة لتهجية الإعراب في اللغة العربية. ونركز على الجوانب الصرف-تركيبية والصرف-صواتية بالأساس، ونحيل، بخصوص الجوانب التركيبية للإعراب على الفاسي الفهري (1993) والرحالي (2003).

[1] ننبه إلى أننا سوف نركز فقط على تمظرات حركات الإعراب في الأسماء، ونُغفل النون التي لا علاقة لها، في نظرنا، بالإعراب في الاسم أو الفعل حتى وإن كانت لصيقة به. ونعد بتقديم دراسة مفصلة عن النون في ورقة لاحقة إن شاء الله تعالى.

السلامة والمثنى والممنوع من الصرف. فكيف يمكن رصد عدم التوازي هذا بين التركيب والصرف؟

نبين، في هذه الورقة، وفي إطار نظرية الصرف المُوزَّع (هالي ومرنتز (1993) Halle & Marantz، وهالي وفوكس (1998) Halle & Fox، وأمبيك ونوير (2007) Embick & Noyer) أنه لتهجية الإعراب في اللغة العربية ننطلق من تصور أن الصرف، الذي يتموقع بعد التركيب، تطبّق فيه عمليات تُعدِّل العجر التي تأتي من التركيب، قبل أن تُدرج المداخل المفردية (vocabulary entries) في العجر المناسبة لها. وفي هذا التصور، تنطبق قاعدة إفقار (impoverishment) لحذف سمة الجر في سياق الاسم غير المفرد، فتندرج المداخل الأقل تخصيصا (أو المحايدة)، وهو ما يفسر ظهور نظام الإعراب الثنائي. وفي هذا التحليل، لا يوجد مدخل خاص بالنصب، لأن الفتحة محايدة وتأتي دائما لملء الفراغ، بينما يكون لكل من الرفع والجر مدخل خاص. ونظرا للتنصيص على سمة العدد (الجمع والمثنى) في مدخلي الرفع والجر، فإن الكسرة (أو الياء) هي ما يحقق المجرور والمنصوب معا، ولا تظهر الفتحة لأنها محايدة. لكن في حالة الاسم الممنوع من الصرف، فإننا نحلله، كذلك، على أساس أنه ناتج عن انطباق قاعدة إفقار تحذف الجر، مما يسمح باندراج المدخل المحايد، وهو الفتحة في حالتي الجر والنصب، إنقاذا للمصفاة الإعرابية (شومسكي (1981)) التي تُقصي الأسماء التي لا يُسند لها إعراب. وميزة هذا التحليل تتمثل في معالجة نظام الإعراب الثنائي بشكل موحَّد وبأقل كلفة.

الورقة منظمة على الشكل الآتي: في النقطة الأولى، نقدم بعض مبادئ الإطار النظري الذي نتبناه، وهو نظرية الصرف الموزع. وفي النقطة الثانية، نعرض التمظهرات الصواتية المختلفة للإعراب في اللغة العربية، ونصنفها بشكل بسيط وأنيق. وفي النقطة الثالثة، نقترح التحليل الذي نراه مناسبا لرصد تحقيقات الإعراب في اللغة العربية، وخاصة في حالة الاسم المثنى والمجموع. ونخصص النقطة الرابعة لمعالجة طبقة الاسم الممنوع من الصرف. وندرج في النقطة الخامسة بعض حالات الإعراب المقدَّر.

1. الإعراب ونظرية الصرف الموزع

تفترض النظرية اللسانية التوليدية (فرنيو (1974) Vergnaud وشومسكي (1981) Chomsky) أن الإعراب سمة صرفية مجردة توجد في جميع اللغات الطبيعية، سواء كانت محققة تحقيقا صواتيا يظهر في آخر الكلم، مثل العربية، أو كانت مجردة غير محققة صواتيا، مثل العربية المغربية أو الفرنسية مثلا. فافتراض الإعراب في البنية التركيبية لا يوافقه بالضرورة وجود صرفية تحققه.

ويُميز الفاسي الفهري (1986) بين ثلاثة أنواع من الإعراب في اللغة العربية: الإعراب النحوي، ويُسند إلى الفاعل أو المفعول أو مفعول الحرف بموجب عمل الصُّرفة أو الفعل أو الحرف على التوالي. والإعراب الدلالي، ويُسند إلى الملحقات مثل الظرف والتمييز والحال، وإعراب التجرُّد، ويُسند إلى ما ليس موضوعا أو ملحقا مثل المبتدأ والخبر.

إن مقاربتنا للإعراب تتموقع في الوجيهة صرف-تركيب، حيث يتم تجهيز البنيات المولّدة في التركيب بمحتواها الصواتي. وكما لاحظنا، فالعلاقة بين التركيب والصرف ليست من نوع العلاقة واحد-إلى-واحد، وإنما تتسم بعدم التوازي بينهما، حيث أن هناك سمات تركيبية، مثل إعراب النصب، ليس لها محتوى صوتي خاصة مع العدد المثنى أو الجمع. وتقدم نظرية الصرف الموزَّع تحليلا لعدم التوازي هذا من خلال الطروحات والخاصيات التي تميز هذا الصرف مقارنة بنظريات أخرى. وتقترح هذه النظرية هندسة للنحو نصوغها بعد أمبيك ونوير (2005) كالتالي:

(1) النحو

اشتقاق تركيبي

|

(تهجية)

صرافة \ /

صورة صواتية صورة منطقية

ففي هذه الهندسة، يعد التركيب النظام التوليدي الوحيد المسؤول عن بنية الكلمة وبنية المركب، مما يعني أن نظرية الصرف الموزع هي مقاربة تركيبية للصرافة. وتخضع البنيات التركيبية لعمليات في المستويين الوجيهيين الصورة الصواتية والصورة المنطقية. وهذا يستتبع أن البنية الصرفية في الحالة المحايدة هي مجرد بنية تركيبية. لكن نجد اللغات تفرض إضافة سمات وعجر نهائية أو تطبيق سيرورات على العجر النهائية. ويُطلق على هذه السيرورات المتعلقة ببناء الكلمة

صرافة. وتُفهم الصورة الصواتية على أنها اشتقاق ينتهي بتمثيل صواتي، وتطبق فيها بعض السيرورات، وليست فقط خرجا نهائيا للعمليات التركيبية. بمعنى أن بعض جوانب بناء الكلمة تنتج عن العمليات التركيبية مثل نقل الرأس التي تتم في التركيب الخاص، وهناك جوانب أخرى لبناء الكلمة تعالج بعمليات تتم في الصورة الصواتية، وهي بالتحديد عمليات تعدّل البنى التي يولها التركيب باعتباره النظام التوليدي الوحيد في هذه النظرية. ومن هنا تأتي التسمية الصرف الموزَّع.

وتتميز نظرية الصرف الموزع، حسب هالي ومرنتز (2004)، بثلاث خاصيات أساسية هي كالتالي:

(2) أ) الإدماج المتأخر (Late Insertion) للوحدات المفردية في العجر النهائية التي تنتظم بمبادئ وعمليات التركيب.

ب) التخصيص الأدنى (Underspecification)، إذ أن الوحدات المفردية لا تكون مخصصة تخصيصا تاما من حيث سمات العجر التي تدمج فيها. وهذا يفسح المجال لإمكان تنافس هذه الوحدات للإدماج. والوحدات التي تكون أكثر تخصيصا هي التي تدمج أولا. وعلاوة على هذا، يجب ألا تتعارض سمات الوحدة المفردية مع سمات العجرة، كما أنه لا يشترط أن تشبع الوحدة كل سمات العجرة.

ج) إن البنيات التراتبية التي تأتي من التركيب يمكن أن تعدل في الصورة الصواتية بواسطة عمليات صرافية يمكن أن تضم عجرتين، أو تصهرهما في عجرة واحدة، أو تشطر عجرة واحدة إلى عجرتين، أو تحذف سمة معينة (أو الإفقار).

فقاعدة إصهار عجرتين تأخذ الصورة التالية:

(3)

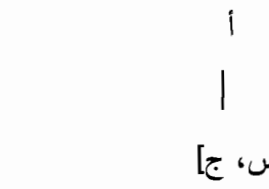

وأهمية هذه القاعدة تتجلى في كونها تُفسر إصهار سمتي العدد والإعراب في عجرة واحدة. فالألف [ا] في "وقف رجُلان" تحمل سمتي العدد المثنى وإعراب الرفع، لأنها، أي الألف، تحقق عجرة منصهرة. وهذا بخلاف التركية والأرمينية المعاصرة حيث يكون العدد والإعراب عجرتين منفصلتين، وهو ما يستلزم إدراج مدخلين مفرديين.

ويمكن صياغة قاعدة الإفقار التي نستعملها لتفسير تحييد الإعراب كالتالي:

(4) قاعدة إفقار: ب س← Ø / [ـــ، أج

وبعد أن تجرى كل العمليات اللازمة لتعديل البنيات التركيبية، تُدرج الوحدات المفردية بمراعاة مبدأ المجموعة الفرعية (subset principle) الذي نصوغه بعد هالي (1997) كالتالي: [2]

(5) مبدأ المجموعة الفرعية:

---

[2] هذا المبدأ هو مستوحى من مبدأ بانيني (Panini's Principle) ومفاده ما يلي: إذا كان الوصف البنيوي لقاعدة معينة محتوى في قاعدة أخرى، فالقاعدة ذات الوصف البنيوي الأكثر تخصيصا تطبق أولا. وإذا أدرج المدخل الأكثر تخصيصا، فإن المداخل الأخرى التي تكون أقل تخصيصا منه لا تدرج.

يُدرج المحقّق الصواتي لوحدة مفردية معينة في الصرفية النهائية للوحدة إذا أشبع كل السمات النحوية، أو مجموعة منها، المخصَّصة في الصرفية النهائية. ولا يتمّ الإدراج إذا كانت الوحدة المفردية تحتوي سمات لا توجد في الصرفية. وإذا وجدت وحدات مفردية متعددة شروط الإدراج، فإن الوحدة التي تُشبع أكبر عدد من السمات المخصصة في الصرفية النهائية هي التي يجب اختيارها.

ويستدعي إدراج المداخل المفردية إجراء بعض التعديلات قبل أن تدخل إلى الصواتة، خاصة إذا كان الاسم معتل الآخر، مثل "عصا" و"قاضٍ"، حيث لا تنسجم حركة الإعراب مع العلة في الآخر، فتطبق سيرورات الإعلال التي تفسِّر لنا عدم تحقيق حركة الإعراب في هذه الحالات المحدودة. ونعالج هذه السيرورات في آخر هذه الورقة ارتباطا بما أسماه النحاة الإعراب المقدَّر.[3]

وبهذا الجهاز النظري، إذن، سنعالج تمظهرات الإعراب في العربية بشكل منسجم مع أنظمة إعراب أخرى في لغات مثل اللاتينية والأرمينية (هالي وفوكس (1998)).

2. نظام الإعراب في العربية

خصص سيبويه في *الكتاب* بابا للحديث عن مجاري أواخر الكلم من العربية، وحدد فيها العلامات الإعرابية والشروط التي تتحكم فيها، وهي أساسا عدم اللبس

[3] يُميز هالي ومرنتز (1993) بين طبقتين من قواعد التعديل: طبقة تتعامل مع السمات الصرف-تركيبية في سياق سمات أخرى، مثل قواعد الإفقار. وتطبق هذه القواعد، منطقيا، قبل الإدراج المفردي الذي يحدد الوحدة المفردية ذات سمات صرف تركيبية غير متمايزة عن سمات العجر النهائية "المعدلة" سابقا. والطبقة الثانية من قواعد التعديل تغير الصورة الصواتية للوحدات المفردية المدرجة سابقا، وتتبع منطقيا الإدراج المفردي.

والثقل.[4] فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، نحو "رجلٌ" و"ذهب، يذهبُ، اذهبْ"، و"سوْف وثُمّ". ومجاري أواخر الكلم ثمانية يجمعهن أربعة أضرب: النصب والفتح، والجرّ والكسر، والرفع والضم، والجزم والوقف. فالمجاري التي يحدثها العامل (العلامات الإعرابية في اصطلاحنا) هي النصب والجرّ والرفع والجزم. ومجاري البناء التي لا ترتبط بعامل هي الفتح والكسر والضم والوقف. وعلامات الإعراب (أو حروف الإعراب بتعبير سيبويه) تكون للأسماء المتمكنة والفعل المضارع، وعلامات البناء تكون لما هو غير متمكن وما هو غير مضارع لفعل أو اسم، نحو "سوفَ وأين وحذار وحيثُ وكمْ وثمَّ"، الخ.

فالإعراب، إذن، تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها. ويشمل الكلم كلا من الاسم المتمكن والفعل المضارع، وتغيير الآخر يكون بتصييرها مرفوعة أو مجرورة أو منصوبة بالشكل الممثل له في (1).

	المذكر	المؤنث
(6)	أ) قام المُعلّمُ/المُعلّمان/المُعلّمون	قامت المُعلّمةُ/المعلمتان/المعلماتُ
	ب) رأيتُ المُعلّمَ/المُعلّمَيْن/المُعلّمين	رأيْتُ المُعلّمة/المعلمتَيْن/المعلماتِ
	ج) مررتُ بالمُعلّم/بالمُعلّمَيْن/بالمُعلّمين	مررْتُ بالمُعلّمةِ/بالمعلمتَيْن/بالمعلماتِ

نلاحظ أن آخر الاسم *المُعلّم(ة)* تتغير حركته بحسب العوامل (الأفعال) الداخلة عليه. فهو في (6ا) مرفوع لأنه فاعل الفعل اللازم، وفي (6ب) أتى منصوبا لأنه مفعول الفعل المتعدي، وفي (6ج) صار مجرورا بالحرف. وهذه هي الصورة

[4] *الكتاب*، ج. 1، ص. 13.

الواضحة لإعراب الاسم في اللغة العربية في حالة المفرد وجمع التكسير الذي ليس على صيغة منتهى الجموع.
وفي غير المفرد، تكون هناك علامة واحدة ينصهر فيها الإعراب والعدد، فتكون للرفع علامة واحدة، بينما يشترك النصب والجر في علامة واحدة، فيزول بذلك التمايز الذي كان ملاحظا في المفرد، ونكون أمام حالة التحييد.

وإذا راعينا الجنس، كما في (6)، فإن صورة الإعراب تكون مماثلة لما يقع للاسم المذكر في حالة العدد، مع فارق أن الجنس (التأنيث) تكون له لاحقة خاصة به ولا ينصهر مع الإعراب. ففي الرفع، هناك الضمة، وفي النصب والجر هناك تحييد بالكسرة.

ويُفسِّر سيبويه زيادتي المثنى، وهي حرف المد والنون، بقوله: "واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن يكون في الرفع ألفاً، **ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية**، ويكون في الجرّ ياء مفتوحا ما قبلها، **ولم يكسَرْ ليُفصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية**، ويكون في النصب كذلك، **ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع** وكان مع ذا أنْ يكون تابعاً لما الجَرُّ منه أولى لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوزه والرفْع قد ينتقل إلى الفعل فكان هذا أغلبَ وأقوى. وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين وهي النون

وحركتها الكسر وذلك قولك هما الرجلانِ ورأيت الرجلين ومررت بالرجلَيْن. وإذا جمعتَ على حدّ التثنية لحقتْها زائدتان الأولى منهما حرف المدّ واللين".[5]

وبالنسبة للجمع السالم، الذي تلحقه كذلك زيادتان هي حرف المدّ والنون، يقول سيبويه: "وحال الأولى في السكون وتركِ التنوين وأنّها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية إلا أنها واو مضمومٌ ما قبلها في الرفع وفي الجر والنصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أنَّ حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلِفٌ فيهما وذلك قولك المسلمُوَن ورأيت المسلِمينَ ومررت بالمسلمين ومن ثَمّ جعلوا تاء الجمْع في الجرّ والنصب مكسورة لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتنوينَ بمنزلة النُّون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها".[6]

إن الأفكار التي جاء بها سيبويه مهمة وتفسر العديد من الأشياء، وسنقدم لها تأطيرا نظريا، لكننا نُفسِّر تمظهرات الإعراب تفسيرا مخالفا وبشكل لا يُغفل المقارنة بتمظهراته في اللغات التي يتحقق فيها صرفيا.

3. الإعراب في الوجيهة صرف تركيب

1.3. موسومية السمات الإعرابية

لتحليل تمظهرات الإعراب في اللغة العربية يجب أن نؤطره في إطار نظرية للوسم الصرفي، أي ما هو الإعراب الموسوم، وما هي السمات الإعرابية؟ فنظرية الوسم الصرفي تُمكّن من تفسير ظهور التقابلات داخل اللغة أو اختفائها (التحييد)،

---

[5] *الكتاب*، ج. 1، ص. 17، والتفخيم منا.

[6] المرجع السابق، ج. 1، ص. 17.

وبالتحديد لماذا تحقّق بعض المقولات صواتيا بينما أخرى لا تحقق أو تختفي مما يسمح بتحقيقها بشكل آخر؟ ففي الإعراب، يحقق الرفع والنصب بالضمة والفتحة على التوالي، بينما الجر لا تحققه الكسرة كالمعتاد وإنما تحققه الفتحة في طبقة الممنوع من الصرف مثلا. ولماذا لا تنعكس الصورة وتحقق الفتحة الرفع مثلا؟ للإجابة عن مثل هذه الأسئلة، نجد في الأدبيات سلمية للإعراب نحددها كالتالي:[7]

(7) رفع > نصب > جر

ففي هذه السلمية، يعد إعراب الرفع الأقل موسومية مقارنة بالنصب والجر، حيث الأخير أكثر موسومية. وما يبرر هذه السلمية هو نمطية اللغات، حيث هناك لغات فيها الرفع والنصب فقط، ولغات فيها الرفع والنصب والجر، ولغات فيها إعرابات أخرى قد تصل إلى تسعة. والعناصر الموسومة، كما يلاحظ في أنظمة الإعراب، تتجه دائما إلى الاختفاء عكس غير الموسوم. فالجر باعتباره موسوما يجنح إلى الاختفاء، كما قد يلاحظ في العربية بخلاف الرفع.[8]

---

[7] انظر كلابريزي (2008) Calabrese. وفي أدبيات النحو العربي، يُقدم الرفع على النصب، ويقدمان على الجر. فالرفع يقدم لأنه عمدة ولا يخلو منه كلام، والنصب قد يقع موقع العمدة، والجر خاص بالإشراف وهو الاسم. انظر حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الأجرومية، ص. 36. لكن يجب التمييز بين الإعراب كسمة تركيبية وبين المحققات الصواتية لهذه السمات، لأن الفتحة علامة النصب محايدة وأقل موسومية من الكسرة علامة الجر ومن الضمة علامة الرفع. انظر كوريلويتش (1962) Kurylowicz والسغروشني (1988) وتورابي (1998).

[8] يفترض كوريلويتش (1972) أن نظام الإعراب الثلاثي لتصريف المفرد حديث في اللغة العربية، يرجع إلى انشطار اللاحقة القديمة الكسرة التي كانت خاصة بالنصب والجر إلى كسرة للجر وفتحة للنصب. ويسمح وجود التناوب الحركي: ـُ، ـِ← ـَ بهذا الشطر. وبعد ظهور النظام الثلاثي حافظت مجموعتان من الصور على الإعراب الثنائي هي الجمع والمثنى ومفرد الممنوع من الصرف، علما أن التحييد هو خاصية للصور المؤسسة (founded forms). انظر ص. 126.

وبالنسبة للسمات الإعرابية، يقترح هالي وفوكس (1998)، بناء على طروحات قليلة سابقة، أن السمات الإعرابية المقترحة هي المحددة في الجدول الموالي مع تركيزنا فقط على السمات المناسبة لنظام الإعراب الثلاثي في العربية:[9]

(8)

	رفع	نصب	جر
منحرف	−	−	+
أعلى	+	−	−

في نظام العربية الإعرابي، يمكن الاكتفاء بسمتين فقط للتمييز، هما منحرف (oblique)، حيث تسند السمة [−منحرف] للأسماء التي تكون موضوعا (argument) من موضوعات الفعل، في حين تسند السمة [+منحرف] للأسماء التي لا تكون موضوعا. وتُسند السمة [−أعلى] إلى الأسماء التي ترد في مواقع معمول فيها في البنية التركيبية، وتُسند السمة [+أعلى] إلى الأسماء التي ترد في مواقع غير معمول فيها. ويمكن بناء على هذا أن نحدد المداخل المفردية التي تتنافس للاندراج في صرفية الإعراب الاعتيادي كالتالي:

[9] ننبه إلى أننا نأخذ بهذا التصنيف فقط لغياب تصنيفات منافسة أو بديلة حسب علمنا، رغم أنه يطرح مشاكل، من قبيل التمييز بين الإعراب كوظيفة نحوية وبين مسندات هذا الإعراب. فالمصدر، مثلا، يعمل عمل الفعل وينتقي نفس موضوعاته، لكنه يُسند إعراب الجر إلى فاعله. ونفس الشيء بالنسبة لاسم الفاعل العامل واسم المفعول أو الصفة. وتتعقد الصورة إذا دخلنا في حالات يُنزع فيها الفاعل أو المفعول بالحرف، مثل ما هو معالج في الفاسي الفهري (1986)، حيث جعل الرفع والجرّ في منزلة واحدة، إذ يربطان أعلى دور في البنية المحورية القابلة للربط نحويا، بينما النصب يربط الأدوار الدلالية السفلى، وقد يكون علامة على نزع الدور المحوري. للمزيد من التفاصيل، انظر المرجع السابق، ص. 50 وما بعدها. وهذا طرح جوهري سنتبناه، إذ نشير في المداخل المفردية إلى الرفع والجر دون النصب. فالرفع والجر لهما علامات ظاهرة تحققهما، بينما علامة النصب تدرج فقط في حالة غياب مداخل هذه العلامات.

(9) أ) ـُـ← [+أعلى]

ب) ـِـ← [+منحرف]

ج) ـَـ← في مكان آخر[10] (elsewhere)

وتنسجم هذه المداخل مع تصور أن الفتحة هي حركة محايدة، وأنها تدرج فقط لملء الغياب، كما هو الحال بالنسبة لإعراب الممنوع من الصرف كما سنبين.[11]

2.3. تهجية الإعراب

نُقدّم، في الجدول الموالي، جميع أشكال الإعراب في العربية مع مراعاة سمتي العدد والجنس.

[10] إذا رجعنا إلى كتب النحو، فإننا نلاحظ أن باب منصوبات الأسماء تفوق بكثير باب المرفوعات والمخفوضات، لأنها تشمل طبقات مختلفة ليس هناك ما يجمع بينها دائما. فباب المرفوعات سبعة تشمل الفاعل، ومفعول المبني لغير الفاعل، والمبتدأ، والخبر، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والتابع للمرفوع. ويشمل باب المخفوضات ثلاثة أقسام هي: مخفوض الحرف، ومخفوض الإضافة، والتابع للمخفوض. أما باب المنصوبات فخمسة عشر تشمل المفاعيل المختلفة (المفعول به وفيه ومعه ولأجله والمطلق)، والحال، والتمييز، واسم لا النافية للجنس، والمستثنى، والمنادى، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، وخبر ما الحجازية، والتابع للمنصوب. انظر *الحاشية على شرح الأجرومية*. ويُلاحظ أن هذا التصنيف فيه كثير من الحشو، ولا يأخذ بما هو مشترك بينها. فالفاعل، مثلا، باعتباره وظيفة نحوية يشمل الفاعل السطحي والفاعل العميق وفاعل الفعل الرابطة كان، وهكذا. انظر الفاسي الفهري (1986) و(1993) من أجل تصنيف أدق.

[11] يُعزّز هذا التصور ما وصل إليه الأستاذ السغروشني في نظرية انشطار الفتحة، من أن الألف، كما عند النحاة العرب القدماء، ليس بأصل، وإنما علامة على غياب واو أو ياء. وتوسيعا لهذا على بعض الألف، وهو الفتحة، فإن الفتحة تكون حركة محايدة تنشطر إلى ضمة وكسرة. للمزيد من التفاصيل، انظر السغروشني (1988). وما يُبرّر هذه العلاقة بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة هو الجزم الذي يستلزم حذف حركة في آخر الفعل المضارع. فإذا أدخلنا الجازم "لا" على "تَنسى" و"تدعو" و"ترمي"، فإننا نحصل على التوالي على "لا تنسَ" و"لا تَدعُ" و"لا ترْم".

(10)

	مفرد		مثنى		جمع	
	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث
رفع	ـُ	ةُ	ا	تا	و	اتُ
نصب	ـَ	ة	ـَيْ	تَيْ	ي	اتِ
جر	ـِ	ةِ	ـَيْ	تَيْ	ي	اتِ

إذا تأملنا هذا الجدول المحدد لتحقيقات الإعراب، وفي ضوء ما حددناه في النقطة السابقة، يمكننا أن نحدد المداخل المفردية التي تتنافس لتهجية صرفية الإعراب في اللغة العربية كالتالي:

(11) المداخل المفردية:

أ) [و] ↔ [+ أعلى + جمع]

ب) [ا] ↔ [+ أعلى + مثنى]

ج) [ـُ] ↔ [+ أعلى]

د) [ـِ] ↔ [+ منحرف]

ه) [ي] ↔ [+ جمع]

و) [ـَيْ] ↔ [+ مثنى]

ز) [ـَ] ↔ في مكان آخر

يُلاحظ أن هذه المداخل مرتبة على أساس التخصيص، إذ إن الأكثر تخصيصا يدرج قبل الأقل تخصيصا. فإذا أردنا أن نتهجى الصرفية [مُعَلِّم + رفع]، فإننا

نختار المدخل (ج)، لنحصل على [مُعَلِّم+ـُ]. وإذا أردنا أن نتهجى [مُعَلِّم + نصب]، فإننا ونظرا لعدم وجود مدخل للنصب، فإن تهجيته تكون بإدراج المدخل المحايد (ز). لكن لتهجية النصب في حالة المثنى أو الجمع، فإننا نختار المدخل (و) أو (ه) على التوالي تطبيقا لمبدأ المجموعة الفرعية. وبالنسبة للاسم المثنى في حالة الرفع، فإن المدخل (ب) يدرج على أساس أنه الأكثر تخصيصا، مما يمنع إدراج المدخلين (ج) و(و).

إذا تعاملنا مع حالة المثنى المجرور، وأردنا أن نتهجى الصرفية [مُعَلِّم+جر+مثنى]، فإننا نحصل على صورة غير واردة يحققها كل من المدخلين (د) و(و)، وهي غير موجودة، من جهة، ولوجود عجرة واحدة يُصهر فيها العدد والإعراب، من جهة أخرى. ولتلافي هذه الحالة، نستدعي تطبيق قاعدة الإفقار التالية لحذف سمة الجر، مما يخلق وضعا محايدا يُحققه مدخل واحد:

قاعدة إفقار الجر:

(12) [+ منحرف] ← Ø / [− مفرد] + ـــــــ

فتهجية [مُعَلِّم+جر+مثنى] تكون على الشكل التالي: نحذف سمة [−منحرف] فنحصل على [مُعَلِّم+ Ø +مثنى]، ثم نأخذ المدخل (و)، وندرجه لنحصل على [مُعَلِّم+ـَيْ].

وتتجلى أهمية قاعدة الإفقار أيضا في تهجية الجمع المجرور أيضا بشكل موحَّد مع المثنى المجرور. فبتطبيق قاعدة الإفقار أيضا على الصرفية [مُعَلِّم+جر+جمع] نحصل على [مُعَلِّم+ي].

وتجدر الملاحظة إلى أن قاعدة الإفقار تُطبق على الجر في حالة العدد غير المفرد، وهو ما ترصده سلمية السمات أعلاه التي تتنبأ بأن إعراب الجر موسوم، كما أن العدد غير المفرد موسوم في سلميات أخرى، فيطبّق الحذف لتقليص الموسومية، علما أن هذا الحذف ينسجم مع كون عجرتي العدد والإعراب مصهرتين في عجرة واحدة.

وما يُبرِّر سيرورة الحذف في سياق العدد الجمع وجود قاعدة حذف الصامت الأخير من الجذور الخماسية، لأن جمع التكسير لا ينطبق إلا على الثلاثي والرباعي. ف"سَفَرْجَل" يُجمع على "سَفارج" بحذف اللام. ويلاحظ أن حركات صيغة منتهى الجموع هي الفتحة والكسرة في الأخير. فكأن كسرة الصيغة تمنع ظهور كسرة إعراب الجر.

يتبين أن المداخل المفردية المرتبة على أساس التخصيص، وقاعدة إفقار إعراب الجر، تُمكّن من رصد جميع تمظهرات الإعراب في اللغة العربية، وتفسيرها بشكل أوضح مما اعتدناه في الأدبيات التقليدية. وتبقى حالة أخرى يتمظهر فيها الإعراب بشكل مختلف يجب رصدها وتفسيرها، وهي ما اصطلح عليه النحو العربي بحالة الممنوع من الصرف.

4. الممنوع من الصرف

1.4. علل المنع من الصرف

يطلق الممنوع من الصرف على طبقة فرعية من الأسماء تُظهر نظام الإعراب الثنائي المكون من علامتي الضمة والفتحة فقط دون الكسرة. فبدل أن تظهر الكسرة في الجر كما هو مطرد، تظهر الفتحة مما يخلق تحييدا بين حالتي النصب والجر.[12] وهذا التحييد ليس مرتبطا بالعدد غير المفرد أو الجمع السالم والمثنى، كما رأينا، وإنما مرتبط بأسماء لها خاصية معينة نشير إليها بالعلامة التعجيمية [–صرف]، أي غير منصرف، التي قد تكون مفردا. ويشترط في الاسم الذي يمنع من الصرف ألا يكون معرَّفا بلام التعريف أو بالإضافة، وأن تتوفر فيه موانع محددة. ويمكن أن نحدد الأسماء الممنوعة من الصرف وموانعها في الجدول التالي:

---

[12] يذهب النحاة إلى تفسير غياب الجر بمشابهة الفعل الذي لا يظهر فيه الجر كذلك. يقول سيبويه: " واعلم أنّ بعض الكلام أثقلُ من بعض فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأولى وهي أشدُّ تمكّنا فِمن ثم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم والسكون وإنّما هي من الأسماء [...] واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجرِيَ لفظُه مُجرى ما يَستثقِلون ومنعوه ما يكون لما يَستخفُّونَ وذلك نحو أبْيَضَ وأسْوَدَ وأحْمَرَ وأصفرَ فهذا بناء أدْهَبُ وأعلَم فيكون في موضع الجرّ مفتوحا استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء [...] واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة وهي أشدُّ تمكّنا لأنّ النكرة أولٌ ثم يَدْخلُ عليها ما يُعَرِّف به فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة | واعلم أن الواحد أشدُّ تمكنا من الجميع لأنّ الواحد الأوّل ومن ثم لم يَصْرِفوا ما جاء من الجميع ما جاء عل مثال ليس يكون للواحد نحو مَساجِدَ ومَفاتيحَ [...] فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم وتركُه علامة لما يستثقلون [...] فجميع ما يترَكُ صرفهُ مضارَعٌ به الفعل لأنه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكُّنُ غيره كما أنّ الفعل ليس له تمكّنُ الاسم". *الكتاب*، ج. 1، ص. 20 وما بعدها. لكن التفسير بالثقل ومشابهة الفعل لا يقوم بجميع المعايير الصرفية، مثل صيغة منتهى الجموع التي لا يأتي الفعل على صيغتها.

(13)

العلة عند النحاة		المثال	العلة في مقاربتنا
صيغة منتهى الجموع		مساجدَ	مراقبة تطريزية
لاحقة التأنيث "-اء" و"-ى"		صحراء، حبلى	مراقبة صرفية
العلمية +	تركيب مزجي	معد يكرب	مراقبة تطريزية
	مؤنث	زينب، فاطمة	
	عجمة	إبراهيم	دخيل
	وزن الفعل	أحمد يزيد	غير هيكلي
	اللاحقة "ان"	عثمان	
	العدل	عمر	مجرد افتراض[13]
الوصف +	عدل	ثلاث، رباع	
	وزن الفعل	أفضل	غير هيكلي
	اللاحقة "ان"	سكران	

إن الأصل في الاسم المنصرف، أي الذي يأخذ العلامات الإعرابية الثلاث، أن يكون "مفردا مذكرا نكرة عربي الوضع غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدولا ولا خارجا عن وزن الآحاد ولا شبيه بالفعل في وزنه". وإذا اختلت صفة من هذا الصفات مُنع من الصرف، وأخذ علامتين فقط هما الضمة، في حالة الرفع، والفتحة، في حالتي النصب والجر.

[13] تبدو علة العدل علة واهية لا أساس لها، وإنما هي مجرد افتراض زعمه النحاة حتى يقوم تحليلهم. يقول ابن الحاج في حاشيته: "فعمر ممنوع من الصرف لعلتين لفظية هي العدل ومعنوية وهي العلمية. وعمر معدول عن عامر، وإنما ادعينا العدل لأنا وجدنا عمر ممنوعا من الصرف، وليس فيه إلا العلمية وهي لا تؤثر وحدها، فقدرنا العدل لئلا يلزم هدم قاعدتهم من أن العلة الواحدة لا تؤثر". ص. 46.

ويُقسم النحاة العلل المانعة من الصرف إلى علل قائمة بنفسها، وهي صيغة منتهى الجموع والمؤنث باللاحقة "اء" و"ى"، وعلل تحتاج إلى علة أخرى داعمة لها. وهذه العلل هي العلمية والوصف باعتبارهما علتين معنويتين تنضاف إليهما علل لفظية هي التركيب المزجي والعجمة والتأنيث، الخ.[14]

وإذا تمعنا في هذه العلل، وتركنا جانبا الفراديات التي تظهرها هذه الطبقة من الأسماء، نجد أن تحليل النحاة لا يقوم في العديد من الحالات، ويمكن إدراج هذه العلل في إطار التكرار الصرفي، أي أن صيغ الفعل، مثل "أفعل وفعّل"، والجمع هي في الحقيقة تكرار للحدث أو للموضوعات.[15] فما يسميه النحاة عللا قائمة بذاتها يمكن أخذها على أنها في الحقيقة علتان. فصيغة منتهى الجموع هي تكرار للجمع، أي جمع مجموع، وهذا من قبيل اجتماع علتين لفظيتين، وهذا يدحض تصور النحاة لعلل المنع من الصرف. و"أفعل"، في تصورنا، هي تكرار موزَّع أي سيرورتين: سيرورة تكرار الحركة وسيرورة القلب المكاني. و"فعلاء" هي في الأصل "أفعل" لكن لاصقتها ظهرت في الأخير، ويمكن قياسها عليها. والعدل، كما

[14] نجد في نظرية الأمثلية ما يقارب هذا التصور، وهو ما يسمى بالوصل المحلي(Local Conjunction)، كما قدمه اسملنسكي Smolensky (1997)، وهو عملية تؤلف بين قيدين مستقلين بشكل يكون خرقهما معا أسوأ من خرق كلا القيدين على حدة، بمعنى أن الخرق المتعدد لقيد معين في سياق محلي أسوأ من الخرق نفسه في سياق غير محلي. للمزيد من تفاصيل هذا القيد وتطبيقاته على العربية، انظر تورابي (2002).

[15] لم يعد العدد الجمع سمة خاصة بالاسم فقط، وإنما يمكن تعميمه على الفعل أيضا، فتُحلّل معانٍ مثل التكثير والمبالغة والجعل والتعدية على أنها جمع في الحدث و/أو في الموضوعات. وتتحقق مقولة العدد الجمع في اللغة العربية ولغات أخرى كتكرار صرفي. بخصوص الجمع في الفعل والتكرار، انظر الفاسي الفهري (2001) وتورابي (2001).

بينا، هو مجرد افتراض وتحايل من النحاة، ويمكن أن ينظر إلى "فُعل" على أساس أنها صيغة جمعية تطرد في جمع "فُعلة".[16]

وبالنسبة للأسماء غير الاعتيادية، مثل بعض أسماء العلم والمركب المزجي أو الاسم الأعجمي، فنظرا لصورتها غير الهيكلية، فإنها تكون موسومة في النسق الصرفي، لذلك تسلك سلوكا ناقصا لتمييزها من الأسماء الاعتيادية. وهذا السلوك يتمثل في تحييد إعراب الجر وملئه بالفتحة، وبالتالي توسيع المحايد.

2.4. إفقار سمة الجر

في النقطة السابقة، جمعنا كل الأصناف الممنوعة من الصرف تحت السمة التعجيمية [-صرف]. وفي هذه النقطة، نقدم تحليلا للممنوع من الصرف بشكل يختلف عما هو معهود في الأدبيات التقليدية. فنظرية الصرف الموزع، لتخصيصها الأدنى للسمات، تسمح بإجراء تعديلات على البنيات المولّدة في التركيب قبل تجهيزها بمحتواها الصوتي.

[16] يرى الفارابي أن "فُعَل" تأتي كواحد ل"فِعْلان"، مثل "صُرَد ونُغَر"، وجمع "فُعْلة"، نحو "غُرَف"، ومعدول عن فاعِل، نحو "عُمَر وزُفَر"، وبمعنى فاعِل، نحو "عُقَق وحُطَم"، وتذكير فعال، نحو "لُكَع وغُدَر"، وجمع الفُعْلى إذا كان بالألف واللام، نحو الكُبَر. *ديوان الأدب*، ج. 1، ص. 80. إذا أخذنا صيغة "فُعَل" في هذا الكتاب، نجد أمثلة منها تحمل معنى الجمع مثل "جُمَع" جمع "جَمْعاء" في توكيد التأنيث، "دُرَع" و"نُقَل" لثلاث من ليالي الشهر، "رُطَب"، الخ. وترد أيضا صفة، مثل "لُبَد" بمعنى كثير، "غُدَر" بمعنى غادِر، "خُتَع" بمعنى ماهر، الخ. وتأتي أيضا كأسماء أعلام. وإذا أتت "فُعَل" مؤنثة، فإنها تدلّ على الكثرة، مثل "خُرَجة" كثيرة الخروج، و"هُذَرة" كثير الكلام، "حُمَدة" كثير الحمد، "جُلَسة" كثير الجلوس، الخ. وهذا المعنى نأخذه على أساس الجمع أو التكرار.

ونحلل الاسم الممنوع من الصرف على أنه خضع لتطبيق قاعدة إفقار سمة الجر قبل إدراج المداخل المفردية. ونصوغ قاعدة الإفقار على الشكل التالي:

(14) قاعدة إفقار سمة الجر:

[+ منحرف]← Ø / [– صرف] + ـــــ + [– مُعرّف]

وبعد تطبيق هذه القاعدة، يتم إدراج المداخل المفردية المحددة أعلاه إذا توافقت مع السمات التي تحققها. فلتهجية [مَسْجِد + جمع + جر]، نحصل على [مَساجِد + جر]، على صيغة منتهى الجموع التي تمنع من الصرف. وبعد تطبيق قلعدة الإفقار في (14)، نحصل على [مَساجِد + Ø]، التي ظهر فيها سياق إدراج المدخل المحايد (11ز)، لنحصل في النهاية على [مَساجِدَ]. وبهذه الصورة، يعالج الممنوع من الصرف بشكل موحَّد مع نظام الإعراب الثنائي في الاسم المجموع والمثنى، على أساس أنه توسيع للمحايد.

5. الإعراب المقدَّر

بالنسبة لعمليات تعديل البنيات التركيبية، يمكن التمييز، كما بينا، بين عمليات تقع في البنية الصرفية، مثل الإفقار، وعمليات تقع في الصواتة، مثل الإعلال. ونلاحظ أن هناك أسماء لا تظهر عليها العلامات الإعرابية لا لأنها خضعت لقاعدة إفقار، وإنما لأن طبيعة القطع المكونة لها لا تنسجم وطبيعة هذه الحركات الإعرابية، مما يستدعي قواعد حذف أو مدّ. ويمكن أن نذكر في هذا الإطار نوعين من الأسماء، هي الأسماء المعتلة الأخير، كما في (15)، والنوع الثاني هو ما

يسميه النحاة الأسماء الخمسة، وهي "أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال"، ونُمثّل لها في (16).

(15) توجد المقهى في المدينة

شاهدت المقهى الجديدة

مررت بالمقهى

(16) جاء أبوك (أخوك)

شاهدت أبيك (أخيك)

مررت بأبيك (أخيك)

إن الإعراب في هذه الأمثلة ليس بالحروف (حروف المد) كما عند النحاة، وإنما يكون الإعراب بالحركات الثلاث الضمة والفتحة والكسرة، فيُخلق سياق صواتي غير متجانس، فتطبق قواعد حذف العلة والمماثلة (مماثلة الفتحة والضمة والكسرة) والمدّ.[17]

ويمكن أن نصوغ، بعد بريم (1970) Brame، السيرورات الصواتية المسؤولة عن الصور التي يظهر فيها الأعراب المقدّر كالتالي:

(17) قاعدة قلب العلة (ع) المكاني (مبسَّطة): ح ع ح← ح ح ع

(18) إقحام حركة (ح): Ø← حي / س حي ـــــ ع س

(19) حذف-علة (ع): ع← Ø / ح ح ـــــ س

(20) قصر: ح← Ø / ـــــ ح س { # ، س}

[17] بخصوص هذه القواعد، انظر بريم (1970) والسغروشني (1987).

(21) قاعدة حذف العلة: ح← Ø / ح$_1$ـ ح$_1$ي إذا ي=[+سافل]، ف1=[+سافل]

(22) قاعدة: مد: ح ح ← حَ

(23) قاعدة مماثلة لها الصورة التالية: أ ← ب / س _ ي

(24) أ) قاعدة مماثلة فتحة: [+عال]← ـَ / ـَ ـــ

ب) مماثلة ضمة: ـَ ← ـُ / ـُ ـــ

ج) مماثلة كسرة: ـَ ← ـِ / ـِ ـــ

فإذا أخذنا "مقهى" في حالات الإعراب بالحركات الثلاث، فإننا نجدها تخضع للسيرورات المحددة كالتالي: [18]

(25)	رفع	نصب	جر
تمثيل تحتي	/مَ+قهَو+ـُ+ن/	/مَ+قهَو+ـَ+ن/	/مَ+قهَو+ـِ+ن/
القاعدة (21)	مَ+قهَـ Ø +ـُ+ن	مَ+قهَـ Ø +ـَ+ن	مَ+قهَـ Ø +ـِ+ن
القاعدة (24أ)	مَ+قهَـ Ø +ـَ+ن	ـــ	مَ+قهَـ Ø +ـَ+ن
القاعدة (22)	مَ+قها +ن	مَ+قها +ن	مَ+قها +ن
القاعدة (20)	مَ+قهَـ +ن	مَ+قهَـ +ن	مَ+قهَـ +ن
التمثيل الأصواتي	[مَقهى]	[مَقهى]	[مَقهى]

[18] هناك تحاليل أخرى منافسة لا تأخذ بمبدأ ثلاثية الجذر، وتُحلل الواو الذي يظهر في "أبوك" على أنه إقحام لتلبية متطلبات مبدأ الكلمة الدنيا، أو لقيود البنية المقطعية، مثل قيد استئناف المقطع. بخصوص هذه التحليل والمبادئ والقيود المسؤولة عن ظهور العلل واختفائها، انظر مكارثي وابرنس (1990) McCarthy & Prince، وبلبول (2008).

وإذا أخذنا"أب"، وهو من الأسماء الخمسة، فإن أصلها ثلاثي هو "أبو"، وهذا الأصل يأخذ الإعراب، فتنطبق عليه السيرورات المحددة في التشقيقة التالية:

(26)	رفع	نصب	جر
تمثيل تحتي	/أبو+ـُ+ن/	/أبو+ـَ+ن/	/أبو+ـِ+ن/
القاعدة (17)	أب+ـُو+ن	أب+ـَو+ن	أب+ـِو+ن
القاعدة (18)	أب+ـُ ـُ و+ن	أب+ـَ ـَ و+ن	أب+ـِ ـِ و+ن
القاعدة (19)	أب+ـُ ـُ Ø +ن	أب+ـَ ـَ Ø +ن	أب+ـِ ـِ Ø +ن
القاعدة (20)	أب+ـُ +ن	أب+ـَ +ن	أب+ـِ +ن
التمثيل الأصواتي	[أبُ]	[أبا]	[أبِ]

وإذا التصق ب"أب" ضمير المفعول "كَ، فنكون أمام الصرفية [أبو+ إعراب+ المتصل كَ]، وتهجية الإعراب تستدعي تطبيق السيرورات التالية:

(27)	رفع	نصب	جر
تمثيل تحتي	/أبو+ـُ+كَ/	/أبو+ـَ+كَ/	/أبو+ـِ+كَ/
القاعدة (17)	أب+ـُو+ كَ	أب+ـَو+ كَ	أب+ـِو+ كَ
القاعدة (18)	أب+ـُ ـُ و+ كَ	أب+ـَ ـَ و+ كَ	أب+ـِ ـِ و+ كَ
القاعدة (19)	أب+ـُ ـُ Ø + كَ	أب+ـَ ـَ Ø + كَ	أب+ـِ ـِ Ø + كَ
القاعدة (22)	أب+ـُـُ + كَ	أب+ـَـَ+ كَ	أب+ـِـِ + كَ
التمثيل الأصواتي	[أبوكَ]	[أباكَ]	[أبيكَ]

وإذا وسعنا على التحليل ليشمل الحالات الأخرى، فإننا نحصل على صور سطحية سليمة، ليتبين أن الإعراب في الأمثلة الواردة في هذه النقطة، تتم تهجيته وفق المداخل في (11)، وأن تحييده أو عدم تحقيقه هو ناتج عن سيرورات صواتية تتم في الصورة الصواتية، وليس ناتجا عن قاعدة إفقار، أو إدراج مدخل فارغ، أو أنه تحقيقه يكون بعلامات أخرى غير ما هو وارد في (11).

خلاصة

انطلاقا من تصور أن التركيب لا يتعامل مع المحتوى الصواتي للصرفيات، وأن الصرفيات تكون مخصصة تخصيصا أدنى، وأن الصرافة يمكن أن تعدّل البنيات التركيبية قبل الصواتة وداخلها، بينا أن إعراب الاسم المفرد العادي في العربية يكون بحركتين هما الضمة والكسرة، وأن الفتحة هي لملء فراغ ناتج عن حذف سمة تركيبية، وخاصة سمة الجر. فكل التمظهرات الأخرى للإعراب هي ناتجة إدراج مداخل مرتبة على أساس التخصيص، وعن سيرورات صرفية أو صواتية مطردة. فالنظام الثنائي ناتج عن تطبيق قاعدة إفقار، وظهور حروف المدّ بدل الحركات ناتج عن قواعد الإعلال، وعدم ظهور العلامة الإعرابية أصلا ناتج عن كون الاسم ينتهي بحركة طويلة، فيتم تقدير الحركات الثلاث كما في الاسم العادي.

المراجع

ابن الحاج ابن حمدون، أبو العباس، *حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الأجرومية لخالد الأزهري*. دار الفكر، لبنان، 2000.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، *الأصول في النحو*، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

ابن يعيش، ابن علي، *شرح المفصل*، مكتبة المتنبي، القاهرة.

بلبول، محمد: 2008، *بنية الكلمة في اللغة العربية: تمثيلات ومبادئ*. منشورات فكر.

بلبول، محمد، وعبد الرزاق تورابي: 2008، *الصواتة والصرف*، منشورات دار توبقال، الدار البيضاء.

تورابي، عبد الرزاق: 2001، التعدد والتكرار في أبنية الأفعال العربية، *أبحاث لسانية* 6-2، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

تورابي، عبدالرزاق: 2002، *البنية الصرفية للغة العربية*. بحث نيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط.

الرحالي، محمد: 2003، تركيب اللغة العربية. منشورات دار توبقال، الدار البيضاء.

السغروشني، إدريس: 1987، *مدخل للصواتة التوليدية*، دار توبقال، الدار البيضاء.

السغروشني، إدريس: 1988، الصيغ في اللغة العربية، *وقائع الندوة الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب*، منشورات عكاظ.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، 1966.

غاليم، محمد: 2001ب، سمات جهية في الأشياء والأوضاع، *أبحاث لسانية* 6-2، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق، *ديوان الأدب*، تحقيق أحمد مختار عمر، منشورات مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1974.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1986، *المعجم العربي*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1998، *المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

Blake, Barry: 1994, *Case*. Cambridge: Cambridge University Press.

Bonet, E.: 1991, *Morphology after Syntax: Pronominal Clitics in Romance*, doctoral dissertation, MIT.

Calabrese, Andrea: 1998, "Some Remarks on the Latin Case system and its development in Romance" in J. Lema and E. Trevino, eds., *Theoretical Advances on Romance Languages,* Amsterdam: John Benjamins, pp. 71- 126

Calabrese, Andrea: 2008, On Absolute and Contextual Syncretism. Remarks on the Structure of Paradigms and on how to derive it; in John F. Bachrach & Andrew Nevins (eds.), *Inflectional identity*. (= Oxford Studies in Theoretical Linguistics 18). Oxford: Oxford University Press.

Chomsky, N.: 1981, *Lectures on Government and Binding*. Foris, Dordrecht.

Chomsky, N.: 1995, *The Minimalist Program*. The MIT Press, Cambridge, Mass.

Chomsky, N. and M. Halle: 1968, *The Sound Patterns of English*, New York, Harper and Row.

Embick, D. & R. Noyer: 2007, Distributed Morphology and the syntax-morphology interface. *The Oxford Handbook Of LINGUISTIC INTERFACES*, Edited by GILLIAN RAMCHAND AND CHARLES REISS, Oxford University Press.

Fassi Fehri, A.: 1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.

Greenberg, J. H.: 1963, "Some Universal of grammar with particular reference to the order of meaningful elements" in J. H. Greenberg (ed.) *Universals of Language*, 58-90, Cambridge, MA: MIT Press.

Halle, M. and A. Marantz: 1993, Distributed Morphology and the Pieces of Inflection. In K. Hale and S.J. Keyser, *The View from Building* **20**, The MIT Press, Cambridge, Mass.

Halle, Morris: 1997, "Distributed Morphology: Impoverishment and Fission" MIT Working Papers in Linguistics **30**, 425-449.

Halle, Morris and Alec Marantz: 1994, "Some Key Features of Distributed Morphology", MIT Working Papers in Linguistics **21**, 275-288.

Halle and Vaux, B.: 1998, ''Theoretical Aspects of Indo-European Nominal Morphology: The Nominal Declensions of Latin and Armenian'', in J. Jasanov, H. C. Melchert, and L. Olivier (eds.), Mı´r Curad: *Studies in Honor of Calvert Watkins*, Innsbrucker Beitra¨ge zur Sprachwissenschaft, Innsbruck, 223–40.

Kurylowicz, J. : 1962, *L'apophonie en Sémitique*. Warszwa-Krakow, Pologne.

Kurylowicz, J.: 1973, *Studies in Semitic Grammar and Metrics*. Curzon Press, London.

Lassiter, D.: 2008, *Distributed Morphology and the Evolution of the Indo-European Case System*. Ph.D. Thesis.

Marantz, A.: 2001, Words. Ms. Cambridge: MIT.

McCarthy, J.: 1979, *Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology*, PH.D., MIT, Cambridge Mass.

McCarthy, J. & A. Prince: 1990b, Foot and Word in prosodic morphology: the Arabic broken plural. *NLLT* **8**: 209-83.

Moscati, S.: 1969, *An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages*. Porta Linguarum Orientalium, Neue Serie VI, Wiesbaden.

Noyer, R.: 1992, *Features, Positions and Affixes in Autonomous Morphological Structure*. Distributed by MIT Working Papers in Linguistics.

Noyer, R.R.: 1998, Impoverishment Theory and Morphosyntactic Markedness. In S.G. Lapointe, D.K. Bentari and P.M. Farrell eds., *Morphology and Its Relation to Phonology and Syntax*. CSLI Publications, Stanford. PP. 264-285.

Smolensky, P.: 1997, Constraint interaction in generative grammar II: local conjunction. Handout talk given at the Hokins Optimality Theory Workshop/University of Maryland Mayfest, May 1997.

Tourabi, A.: 1998, The Apophonic System of Standard Arabic. *Linguistic Research* **3**-1, IERA, Rabat, Morocco.

Tourabi, A.: 2001, Arabic Subject-Verb Agreement Affixes: Morphology, Specification and Spell-out. *MIT Working Papers in Linguistics* **42**, Cambridge, MA.